من قال ان تقطف بحركة بين الكسر والكسر فتصير الياء بين الهاء والنون قال الزجاج الوسيع وكان ابو البقاء ان يذهب الى هذه الطريقة وهي والله اعلم اقرب وقلت وليس الاشمام هنا كالاشمام في الوقف على المرفوع وهذا الاشمام على هذا المذهب الثالث يدرك بالبصر فيجاب ما قاله ابن سريج في قوله

وصحة الاشمام اطباق الشفاه بعد السكون والضم لا يراه لانه لا يخرج الا على الهيئة التي هي فيها فان كان الحلق مقفل الفم محدود عند وقفت بيده وجعل قلب الواو همزة وقلب الهمزة واوا وابقاء وهي قراءة ابو عمرو بن العلاء ووقف بالواو وفي قراءة ابو العباس المهدوي وهو الاصل لانه من الوقف ومن قرأ بالهمز فانه ابدل الواو همزة لانضمامها كما قالوا في وجوه اجوه واما الزايدة على ثلاثة احرف فجميعه ما هو مثل العين منه ما هو صحيح العين فان كان مثل العين ينقسم الى قسمين قسم نحو اختار وانقاد وقسم نحو استقام واستفاد فاما اختار وانقاد فيجيء فيه ما جاء في بايع من الكسر والاشمام فيجوز في التاء والقاف ما جاز في اختار وانقاد ثلاثة اوجه الكسر نقول اختور وانقود والكسر تقول اختير وانقيد والاصل اختوير وانقويد بمنزلة بيع وقول وقد مر ذكر الاوجه مراعاة للاصل والاشمام وترك الضمة بمنزلة حركة التاء والقاف واما استقام واستفاد فليس فيه الا وجه واحد وهو الاشمام والاصل في الاصل يستقوم ويستفود بسكون ما قبل الواو فنقلت حركة الواو الى الساكن قبلها بكر في القاف حركة فتسلم والف كان فيه فتبقى على لغة من قال قول واما الفعل الصحيح فمبني على قسمين قسم يزيد على اربعة احرف وهو الذي ما اخره زاي فصاعدا نحو احرنجم واقشعر

وصل ما كان مبتدأ به الهمزة وبانيته تكسر ثالثة وتكسر ما قبل اخره نقول في تدحرج تدحرج وفي تكسر تكسير وفي تفاعل تفاعيل وان كان مبتدأ بهمزة وصل بانيته تكسر ثالثة وتكسر ما قبل اخره نقول في استخلى استخلى وفي اقترب اقترب وفي انطلق انطلق وفي استغفى استغفى واما المضارع فحكمه ان تكسر اوله وتفتح ما قبل اخره نقول في تضرب يتضرب وفي تكرم يتكرم والوقف هذا اشار اليه ملك في الرجز بقوله

واول الفعل المضموم والمتصل والاخر المكسور في مضيي كوصل واجعله من مضارع منفتحا كيفتحي الفعل فيه يفتحا

ذكر في البيت الاول حكم الماضي وفي الثاني حكم المضارع وهو ان ضم الاول الازم فيهما وما قبل الاخر في الماضي مكسور ومثله بقوله كوصل وقوله واجعله من مضارع اي واجعل ما قبل الاخر في المضارع منفتحا ومثله بقوله يفتحا واما احكام الفعل الذي لم يسم فاعله فاعلم ان احكامه لا تكون فعله الا متصرفا متعديا فان كان غير متصرف لم يبن للمفعول نحو عسى وليس وان كان غير متعد لم يبن ايضا للمفعول الذي يقام مقام الفاعل نحو قام وقعد وخرج ومن اجازه ذلك جعل اضمار المصدر واقامته مقام الفاعل بمنزلة فيه القيام وقعد القعود وخرج الخروج والاول احسن واحكامه ايضا ان جعل الم يسم فاعله لا يرتفع به الا مفعول واحد فان كان متعديا الى مفعول فليزاد الى ثلاثة رفعت المفعول الاول واضمرت ما عواد لك يقول اعطي زيد درهما واعلم بكر عمرا بكرا منطلقا ولو قلت اعطي درهم زيدا جاز المفعول الثاني لكان جايزا والاول احسن قلت هكذا حصلناه وقت القراءة على الاستاذ ولكن ابو البقاء الربيع طريقة غير هذه وهي انه قسمه الى اربعة اقسام احدها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)